### في أعقاب إعلان «القاعدة» رسمياً عن مقتل الشهري

# اليمن تشهد انفلاتاً أمنياً غير مسبوق

**كتب/ جمال مجاهد**

تشهد العاصمة صنعاء والعديد من مدن اليمن انفلاتاً أمنياً غير مسبوق في أعقاب إعلان ما يسمى «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» عن مقتل نائب قائد التنظيم السعودي سعيد الشهري، ما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول ماهية القوى التي تسعى إلى تعطيل العملية السياسية وإفشال مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ففي محافظة البيضاء استشهد ظهر أمس مدير عام مديرية ولد ربيع علي محمد الماعطي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمديرية برصاص عناصر ارهابية.وأوضح مصدر أمني أن عناصر إجرامية مسلّحة كانت على متن درّاجة نارية أطلقوا الرصاص على الماعطي في باب احدى المساجد اثناء صلاة الظهر، كما اصابوه بطلقتين في الرأس وطلقة في اليد، إلى جانب إصابة نجله بجروح خطيرة ثم لاذوا بالفرار.

وفي صنعاء نجا العميد عبد الله حسين المحضار أحد كوادر الأكاديمية العسكرية العليا في عبوة ناسفة زرعت أسفل سيارته أمام منزله الكائن في حي القادسية أمس.

وقد انفجرت عندما قام بتشغيل السيارة للذهاب إلى عمله عند الساعة العاشرة صباحاً.. وقد تعرض لاصابات نقل على اثرها إلى المستشفى وهو في حالة صحية خطيرة.

وفي مدينة تعز أطلق مسلّحون يستقلون باص النار على رجل الأعمال «عبده محمد الزريقي» الساعة العاشرة صباح السبت ما أدّى إلى مقتله وذلك بعد خروجه من محله التجاري الواقع إلى جوار جامع «القرشي» وسط مدينة تعز وقاموا بنهب 10 ملايين ريال كانت بحوزته.

الى ذلك اختطف مسلّحون مجهولون أمس الاحد موظفاً يعمل في السفارة الإيرانية بالعاصمة صنعاء يدعى «أحمد نور الدين أحمد» حيث اختطف أثناء خروجه من منزله الكائن بشارع صفر بينما كان في طريقه إلى مقر عمله في السفارة الإيرانية في الحي الدبلوماسي جنوب صنعاء.

وأشارت المعلومات إلى أن المسلّحين أغلقوا الطريق وأجبروا الدبلوماسي الإيراني على الخروج من سيارته واصطحبوه إلى مكان غير معلوم. ولم تعرف بعد الجهة التي تقف وراء عملية الاختطاف.

هذا وكانت وزارة الخارجية الأمريكية دعت رعاياها في اليمن إلى سرعة المغادرة بسبب تردّي الوضع الأمني، ووجّهت سفارتها بصنعاء بإعلان حالة الطوارئ. كما دعت في تحذيرها إلى عدم السفر إلى اليمن وطلبت من الموجودين منهم في اليمن سرعة المغادرة. وأرجعت أسباب إطلاق هذا التحذير إلى ارتفاع مستوى الخطر وتدهور الوضع الأمني.

وبالتزامن مع تحذير الخارجية الأمريكية أصدرت منظّمة الأمم المتحدة تحذيراً لجميع موظّفيها في اليمن من التنقّل في العاصمة صنعاء ومدن يمنية أخرى خوفاً من تعرّضهم للاختطاف على أيدي مسلّحين

وقال مصدر مسئول في مكتب الأمن الخاص التابع للأمم المتحدة في اليمن، إنه تم التعميم على جميع الموظّفين الأجانب العاملين في المنظّمات الدولية التابعة للمنظّمة في اليمن بعدم التنقّل في العاصمة صنعاء والمدن اليمنية الأخرى دون حراسة.

وتأتي هذه الإجراءات الاحترازية مع استمرار أعمال الاختطاف التي يتعرّض لها الرعايا الأجانب في البلاد على أيدى مسلّحين قبليين وآخرين من تنظيم القاعدة، بهدف الضغط على السلطات لتحقيق مكاسب بينها الإفراج عن سجناء أو طلب فدية مالية أو مطالب أخرى.

وأوضح المصدر أن التعميم طالب الموظّفين بالإبلاغ عن تحرّكاتهم ووجهتهم بشكل دائم وحمل أجهزتهم النقّالة للبقاء على تواصل دائم مع الجهات التي يعملون لديها وكذلك الإبلاغ عن أي تحرّكات مشبوهة تحدث بالقرب منهم.

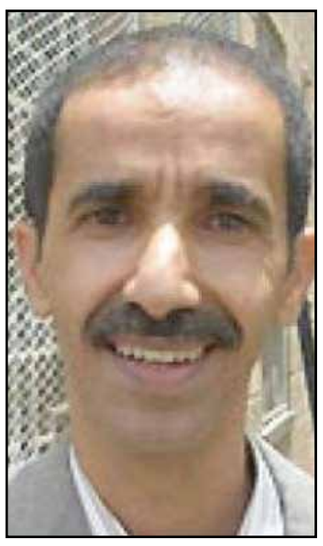

### على خلفية الإعتداء الذي طاله في مؤتمر الحوار

# الدكتور الشجاع : نرفض التطاول على المؤتمر .. وننتظر إجراءات أمانة الحوار

**عبدالكريم المدي**

قال الدكتور عادل الشجاع - عضو مؤتمر الحوار الوطني - رئيس التحالف المدني للسلام وحماية الحقوق : لن توقفنا أبدا السلوكيات التي تمارس من قبل البعض داخل مؤتمر الحوار وخارجه والتي كان آخرها الإعتداء الذي تم عليّ ،من قبل بعض الزملاء في مؤتمر الحوار،، مؤخرا والمحسوبين تحديدا على الحزب الإشتراكي والحراك . الذين يتبارون في الإساءة للمؤتمر الشعبي العام بألفاظ بعيدة عن اللغة الأدبية وقيم الحوار. مؤكداً ان هذه الاعتداءات لن توقف نضالنا وتوجهنا الجادفي إنجاح مؤتمر الحوار أو تجرنا إلى أي مربعات من التي يريدونها لنا وللوطن.

وقال في تصريح لـ«الميثاق» : إن الأعتداء الذي تعرضت له يوم أمس الأول جاء نتيجة لرفضي المطلق للشتائم والسب المقذع من قبل بعض الأعضاء المحسوبين على الإشتراكي والحراك والذين يسيئون للمؤتمر الشعبي العام بألفاظ يخجل المرء من ذكرها.. والتي نرفضها جملة وتفصيلا ولن نقبل بها أبدا .

واضاف : نحن في مؤتمر حوار وطني جئنا إلى هنا من أجل حل مشاكل اليمن ..وليس من أجل سب وشتم بعض القوى والتجرد من الأخلاقيات والقيم الأصيلة في الحوار والسلام والتعايش ..مردفاً نحن في الواقع نريد أن نوقف هذه السلوكيات والممارسات التي يقوم بها البعض .. من خلال الحوار والمنطق لإيماننا بهما وإيماننا - أيضا - بأن ذلك لا يخدم إنجاح مؤتمر الحوار ولا الإستقرار . كما نريد - في الحقيقة- أن نعيدهم إلى صوابهم وأجواء الحوار التي يفترض أن تكون ملائمة وحميمية وليست مشحونة وإنتقامية.

ودعا الدكتور عادل الشجاع كافة المأزومين والمتشنجين والحاقدين على المؤتمر الشعبي العام وحلفائه إلى الإنتقال من أجواء ومنصّات الساحات إلى أجواء فندق موفنبيك الحوارية. والعمل بجد وإخلاص وحسن نية من أجل اليمن ومستقبل الأجيال.

ولفت إلى أنه ومعه العديد من الحقوقيين والمنظمات المتضامنة معه بإنتظار ما ستقوم به الأمانةالعامة للحوار وأعضاء مؤتمر الحوار ..عموما حيال الإعتداء الهمجي الذي تعرض له في قاعة مؤتمر الحوار.

وجدد الشجاع ثقته الكبيرة في قيادة الحزب الإشتراكي والحراك بإنها سترفض مثل هكذا سلوكيات يمارسها أعضاؤها .. وأنها ستعمل بمسئولية مع ممثليها في مؤتمر الحوار الوطني الذين يسيئون لقضية الحوار.

# المجاعة تهدد اكثر من 10ملايين يمني

اكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ان الشركاء في المجال الإنساني استكملوا مؤخراً عملية المراجعة نصف السنوية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن، وخلصوا الى نتيجة تؤكد عدم حدوث أي تغيير على المستوى الكلي للاحتياجات، حيث لا يزال 13 مليون يمني يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم، و10,5 ملايين من السكان يفتقرون إلى كفايتهم من الغذاء ، و 6,5 مليون شخص يعانون من عدم كفاية في الرعاية الصحية، و مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد.

واوضح المكتب في نشرته الصادرة مؤخراً انخفاض إجمالي متطلبات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2013 على نحو طفيف لتبلغ 702 مليون دولار بدلا عن 716 مليون دولار وذلك نتيجة للتعديلات الطفيفة في البرامج وجهود إعادة تر تيب الأولويات لشركاء العمل الإنساني.

مشيرا الى أنه قد لا تتلقى كافة المشاريع ذات الأولوية التمويل الكامل بحلول نهاية العام

واكدت ان جميع المجموعات حصرت كلفة أنشطتها الأكثر أهمية في 25 في المائة من احتياجاتها غير الممولة.

باستثناء المساعدات الغذائية، التي بلغت أنشطتها الأكثر أهمية 67 في المائة من الاحتياجات غير الممولة

# «الإخوان» يسقطون الديمقراطية المصرية الأولى

بعد أيام قليلة من عزل الرئيس محمد مرسي وإنهاء حكم جماعة الاخوان في مصر، بدأ الكثيرون من النخبة المصرية وكذا من المهتمين بالشأن المصري، بترديد السؤال الملح «هل سقطت مصر في أولى خطواتها الديمقراطية؟».

وهو ما أقر به الكثير من الكتاب والساسة، والذين يرون أن أسباب التعثر في المسيرة الديمقراطية عبر العام الاول من مسيرة الثورة يرجع الى عدة عوامل لعل في مقدمتها، أن أول أخطاء التجربة الديمقراطية المصرية، أن التيارات الدينية اعتبرت ثورة يناير ثورة إسلامية ولم تكن ثورة مصرية شاملة، فخلعت عنها ثوب الوطنية لترتدي ثوباً دينياً، ولهذا تم بناء كل شيء على هذ المقدمة الخاطئة.

ويؤكد على ذلك الكاتب فاروق جويدة في صحيفة (الأهرام) بقوله: «التيار الاسلامي لم يحاول أن يوازن موقفه وهو يعيد تشكيل الدولة المصرية بين أهدافه وأطماعه وحقوق بقية المصريين.. وكان الخطأ الآخر أيضاً أن البعض منا تصور أن الديمقراطية هي فقط صندوق الانتخابات والحشود المليونية وأن على الشعب أن يخضع للحكم الجديد الذي استخدم الدين الى أبعد مدى، وراهن على حشوده الضخمة وأن الشرعية تعني أصوات الناخبين..».

وتذهب تلك الآراء أيضاً الى أن من أسباب سقوط الديمقراطية المصرية في مهدها، كان من نصيب الوجه الآخر من النخبة وهو ما اطلقوا عليه النخبة المدنية، رغم أن مصر لم تعرف هذه التقسيمات حيث كان هناك تداخل عميق بين مكونات الانسان المصري في تدينه وانفتاحه على الآخر، وكانت مصر لديها نماذج دينية قام فكرها على أسس ليبرالية منفتحة ولم تتخل عن مقوماتها الدينية.

بالمقابل ترى العديد من آراء المراقبين للشأن المصري، انه إذا كانت الفرصة الاولى للديمقراطية المصرية قد ذهبت أدراج الرياح، الا أنه لايزال الأمل عريضاً في إحداث التغيير الايجابي في المسيرة السياسية المصرية وذلك من خلال الفترة الانتقالية الحالية والتي من الممكن أن تعيد تأسيس مداميك الديمقراطية في هذا البلد.

غير أن الكثير من المعضلات تظل جاثمة الآن أمام العمل السياسي المصري في المرحلة الانتقالية والمرحلة التالية لها وهي قصيرة الامد الزمني، وتتطلب العديد من الإجراءات والخطوات الحاسمة لتصحيح الاعوجاج القائم الآن والعودة الى الديمقراطية بعد تجاوز سلبيات التجربة السابقة، وفي مقدمة ذلك- كما يرى الكاتب محمد الرميحي في صحيفة «الشرق الاوسط»-، وضع خط واضح وصريح بين الحزب أو الأحزاب السياسية والعمل الدعوي.. «هذا الخلط المركب الذي شاب العمل السياسي المصري، أفاض في السنوات الماضية ثنائية (المرشد) و(الرئيس) يحتاج الى حسم واضح، وهي ثنائية تخلط بين (الجماعة) وبين الحزب، ولا يوجد في عالمنا الحاضر حكم برأسين، التداخل المخل هو الذي أعجز مصر حتى اليوم عن الدخول في العصر الحديث.. كان تداخلاً نتج عنه حكم مركزي يحظى فيه أهل الثقة والحظوة بالصدارة قبل أهل الخبرة والتخصص، نتج عنه كوارث اقتصادية وسياسية وحكومة اخضاعية..».

وتؤكد آراء النخب السياسية المصرية ومعهم المتابعون للشأن المصري على أن أول ما يتوجب النظر فيه في الدستور المزمع تعديله التحول كليّاً الى الدولة المدنية وترك ما لله لله، وما للشعب لرأي الشعب، من دون السماح بخلط السماوي بالأرضي، ان لم تستطع النخب المصرية حسم هذا الأمر فسوف تظل من جديد تفوت الفرص ويرزح المجتمع تحت عوامل التخلف الاقتصادي والسياسي، وان حسمته سوف يكون تقدماً ليس للشعب المصري وحسب، بل والشعوب العربية، فرصة تاريخية للولوج الى العصر الحديث، حيث ان الرقعة العربية شديدة التفاعل وتتأثر بما يجري حولها من أحداث.. الا أن المعركة ليست سهلة بل تحوطها المخاطر، وضع دستور حديث ليس أمراً صعباً، فتجارب غربية وشرقية كثيرة وضعت لها مثل تلك الدساتير وتطورت مع الزمن، المهم القواعد الثابتة للعبة السياسية، القائمة على فكرة الدولة المستقلة والمساواة في المواطنة والفرص والمشاركة في إدارة وبناء الدولة.